الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

مملوكة لـ «المزايا» تستثمر في تركيا بـ 23 مليون دينار

أعلنت شركة المزايا القابضة (مزايا) أنها عدلت اسم إحدى شركات المحاصة المملوكة لها في تركيا من شركة «مزايا تركيا للاستثمار العقاري» إلى شركة «ريتم اسطنبول». وقالت «مزايا» في بيان على الموقع الرسمي للبورصة ان شركة «ريتم إسطنبول» قامت بالاستثمار في مشروع عقاري في مدينة اسطنبول بمبلغ إجمالي 186 مليون ليرة تركية أي ما يعادل 23,2 مليون دينار كويتي، علما انه لا يوجد أي أثر من هذا الاستثمار على البيانات المالية المجمعة لشركة «المزايا القابضة».

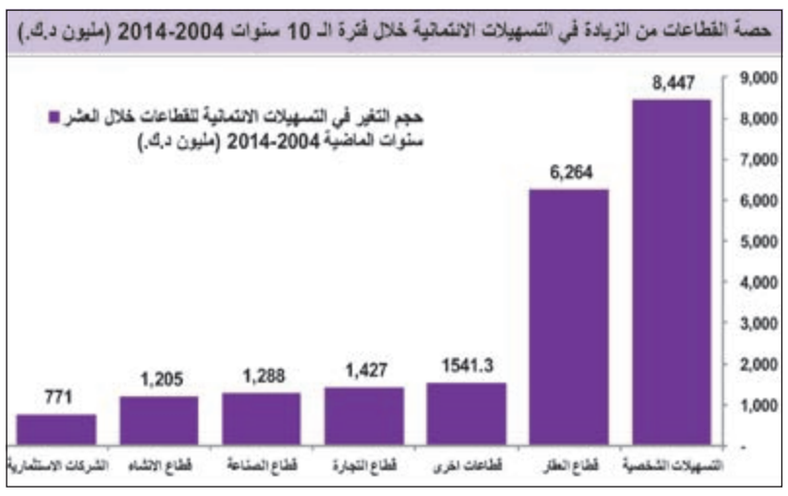

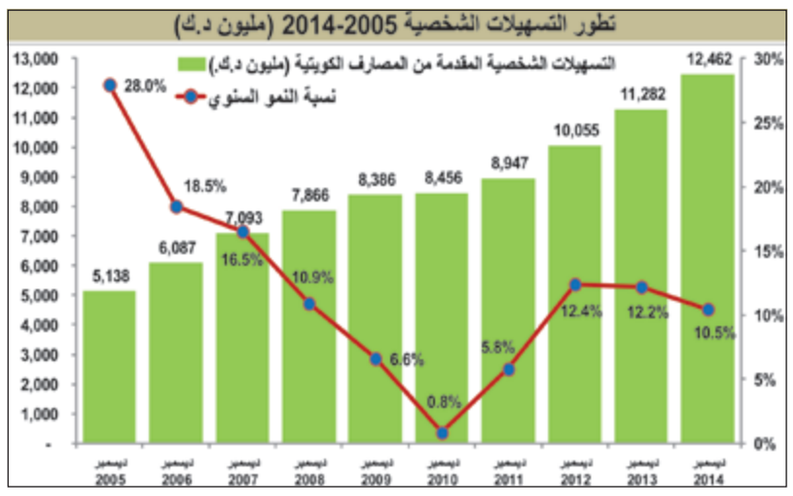

قناعة مصرفية بالأسعار الحالية والمستقبلية.. ومخاطرة إضافية رغم تذبذب البورصة الكويتية

قروض البنوك لشراء الأسهم تقفز إلى مستويات سنوات الطفرة عند 2,8 مليار دينار

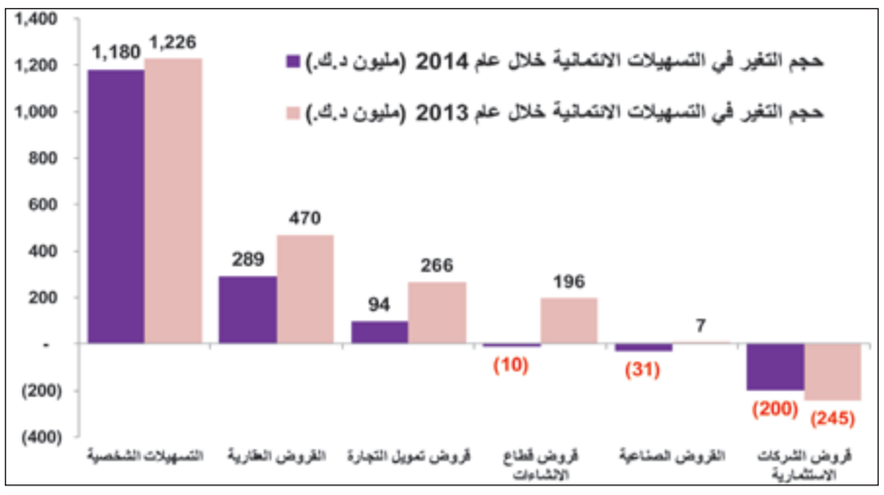

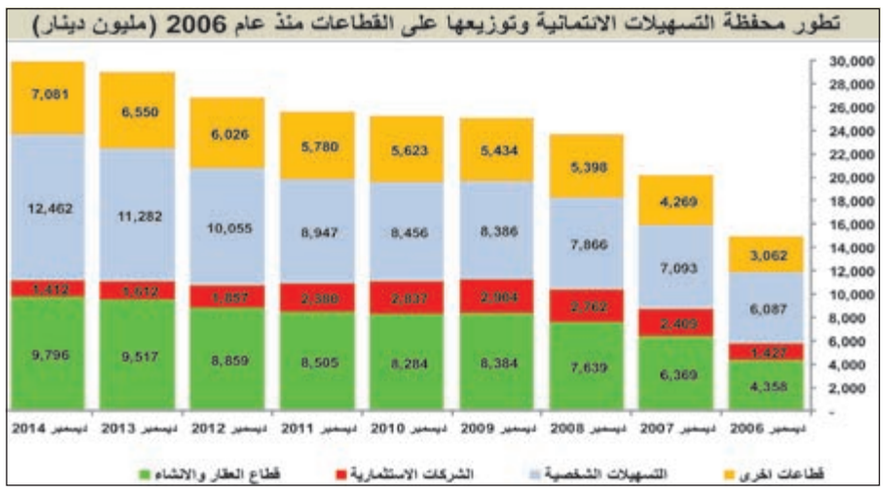

المحلل المالي

تتابع «الأنباء» رصد ابرز مؤشرات التسهيلات الائتمانية لسنة 2014 بعد نشر البنك المركزي ارقام شهر ديسمبر، حيث اظهرت الارقام نموا في القروض الموجهة لشراء الاسهم في البورصة بنسبة 3,5٪ او ما يعادل 95 مليون دينار. ويدل ذلك على أن هناك تساهلا بنكيا وقناعة بالاسعار الحالية التي بلغتها الاسهم في البورصة الكويتية، خصوصا تلك التي ترهنها البنوك وهي الاسهم التشغيلية، كما يؤكد أن هناك ثقة بالاسعار المستقبلية. ومن الملاحظ أن حجم القروض لشراء الاسهم بلغت 2,8 مليار دينار، وهو المستوى نفسه الذي بلغته هذه المحفظة الاقراضية في عام 2009، قبل أن تبدأ في الانخفاض التدريجي بسبب الازمة المالية.

وتأتي القروض الموجهة للاسهم ضمن محفظة التسهيلات الشخصية حيث تشكل التسهيلات لشراء الأوراق المالية ما يعادل 22,7٪ من المحفظة في نهاية 2014. وبالعودة للوراء، نلاحظ انه بعد التركز العالي في عام 2008 حين بلغت مساهمة القروض لشراء الأوراق المالية 35,5٪ من اجمالي التسهيلات الشخصية استطاعت البنوك التخفيض التدريجي لهذه النسبة بتقييد القروض الموجهة الى سوق الاسهم وحجز الضمانات نتيجة الخسائر الكبيرة في الأسعار لتنخفض الى النسبة المذكورة في نهاية 2014.

محفظة التسهيلات الشخصية

اما على مستوى محفظة التسهيلات الشخصية، وهي الاكبر ضمن محافظ الاقراض لدى البنوك بنسبة 41٪ من الاجمالي، فقد نمت خلال عام 2014 بنسبة 10,5٪ لتسجل 12,46 مليار دينار او ما يعادل زيادة قدرها 1,18 مليار دينار وبالتالي ساهمت بنسبة 66٪ من اجمالي الزيادة في محفظة التسهيلات الائتمانية خلال السنة والتي بلغت 1,79 مليار دينار بعد ان كانت قد ساهمت بنسبة 57٪ من الزيادة في قيمة التسهيلات الائتمانية الإجمالية في عام 2013 التي بلغت بدورها 2,16 مليار دينار.

إنقاذ سوق الائتمان

ومن هنا كان الدور المتصاعد للتسهيلات الشخصية في إنقاذ سوق الائتمان من ركوده (تراجع النمو في العام الماضي الى 6,2٪ من 8,1٪ في 2013) والمحرك الرئيسي لنموه منذ عام 2011. فعلى سبيل المثال، ساهمت التسهيلات الشخصية الجديدة الممنوحة خلال عامي 2012 و2014 بنسبة 94٪ و57٪ من اجمالي القروض الجديدة المقدمة، اي ما يعادل قروضا شخصية جديدة بقيمة 1,11 مليار و1,23 مليار دينار على التوالي.

وعلى مستوى العام 2014، فقد بلغت محفظة القروض الاستهلاكية نحو 9,64 مليارات دينار بنسبة نمو سنوي بلغت 12,7٪ (بتباطؤ واضح عن نسب النمو خلال عامي 2012 و2013 التي سجلت نحو 16,5٪) او ما يعادل ارتفاعا قدره 1,085 مليار دينار وشكلت 77,3٪ و31,3٪ من محفظة التسهيلات الشخصية ومحفظة التسهيلات الائتمانية على التوالي.

95 مليون دينار قروضاً إضافية للبورصة في 2014

محفظة القروض لشراء الأسهم تشكل 23٪ من التسهيلات الشخصية

محفظة القروض الشخصية ترتفع 1,2 مليار دينار بـ 2013 وتنقذ الركود

رغم النمو القوي للقروض الشخصية لكنها أقل بـ 3٪ من 2013

التسهيلات الشخصية.. إنقاذ البنوك خلال 11 عاماً

قادت التسهيلات الشخصية (القروض الاستهلاكية والمقسطة وقروض لشراء الاسهم) النمو في التسهيلات الائتمانية منذ ما يقارب 11 عاما، حيث نمت بشكل سنوي متراكم بلغت 12٪ خلال فترة السنوات الـ 11 الماضية حيث ارتفعت من 4 مليارات دينار نهاية عام 2004 الى 12,46 مليار دينار نهاية عام 2014 وشكلت الجزء الأكبر من محفظة التسهيلات الائتمانية التي بدورها ارتفعت من 9,81 مليارات الى 30,75 مليار دينار خلال الفترة نفسها. وبالتالي تكون قد ساهمت بنحو 40٪ من الارتفاع الاجمالي في قيمة التسهيلات الائتمانية الذي بلغ 20,9 مليار دينار خلال فترة السنوات الـ 11 سنة الماضية.

المؤشر السعري على طاولة «هيئة الأسواق».. هل حان وقت الإلغاء؟

استحداث 3 مؤشرات جديدة..ثم إدراجها بالبورصة الكويتية

شريف حمدي

علمت «الأنباء» أن هناك توجها لدى هيئة أسواق المال لإحداث نقلة نوعية في المؤشرات داخل البورصة الكويتية، حيث كشفت الأحداث الأخيرة خصوصا هبوط اسعار النفط عن خلل واضح في اعتماد السوق الكويتية على المؤشر السعري كمقياس لحركة التداول في السوق الكويتية.

ومن الاتجاهات التي تطرح على طاولة الهيئة هذه الأيام الغاء المؤشر السعري او إبعاده عن شاشة التداول ووضعه في ذيل صفحة الشاشة مع تحذير المستثمرين من خطورة الاعتماد عليه في استثمارهم.

ومنذ سنوات طويلة، يطالب المستثمرون والاقتصاديون بإلغاء المؤشر السعري باعتباره مضللا لواقع السوق ولحركة الاستثمار الفعلية كونه يوزن كل الأسهم كبيرة او صغيرة بنفس الوزن ويرتفع وينخفض على اسعار هذه الأسهم (تجد حسبة المؤشر السعري في البورصة الكويتية في خانة معلومات التداول). وبانتظار القرار الذي سيرسو عليه المسؤولون في الهيئة، فإنه سيتم الإبقاء على مؤشر كويت 15 الذي جاء في اطار التحديث لنظام التداول في البورصة في مايو 2013، وهو مؤشر يقيس أداء أكبر 15 شركة كويتية من حيث السيولة والقيمة الرأسمالية. كما سيتم الإبقاء على المؤشر الوزني لانه الى حد ما يقيس السوق بشكل أدق من المؤشر السعري.

لكن الأهم في اطار الاتجاهات الجديدة هو بحث امكانية استحداث 3 مؤشرات جديدة تقيس السوق الكويتية بشكل أعمق. فيكون هناك مؤشر للشركات الكبيرة من حيث رأس المال والسيولة المتداولة (اشبه بكويت 15 لكنه يشمل شركات اكثر)، والثاني للشركات المتوسطة، والثالث للشركات الصغيرة. وتعتقد دراسات الهيئة انه يمكن لهذه المؤشرات الثلاثة ان تتخطى عقبة التركيز المضاربي في السوق، حيث سيظهر فعليا اثر المضاربة على الأسهم الصغيرة والأثر الاستثماري على الشركات الكبيرة والمتوسطة. كما ان من شأن هذا التصنيف أن يعرف المستثمرين بالأداء الفعلي للشركات، خصوصا أن هناك نسبة كبيرة من الشركات المتوسطة تعتبر فرصة استثمارية على المدى البعيد، وقراءة مؤشر خاص فيها قد يفتح الأعين على اماكن الاستثمار الصحيحة في السوق.

وفي حال نجاح ابتكار هذه المؤشرات الثلاثة، فإن الهيئة متجهة الى ادراجها في البورصة الكويتية، بحيث يتمكن المستثمر الذي يرغب في الاستثمار في شركات متوسطة او صغيرة على سبيل المثال ان يشتري مؤشرها كاملا. وهذه المرحلة ستفعل فيها الهيئة حركة المشتقات المالية داخل السوق الكويتية. ويبدو أن الخطوة الاولى في هذه الاتجاهات، هي التعامل سريعا مع المؤشر السعري، حيث اصبح معروفا ان البعض يستغل إقفال السوق من خلال آلية السهم الواحد فيرفعه بسهم واحد. وايضا بسبب ان اغلب الآراء الفنية ترى ان المؤشر السعري وراء ما يقارب من 70٪ من مشاكل السوق، نظرا لأنه يعطي المستثمرين والمحللين قراءات خاطئة لا يمكن اتخاذ قرارات أو بناء مراكز استثمارية عليها.

بورصات الخليج تتفاعل مع ارتفاع النفط لـ 60 دولاراً.. والكويت تغرد خارج السرب

شريف حمدي

شهدت بورصات الخليج ارتفاعات متفاوتة في جلسة تعاملات أمس تفاعلا مع الارتفاع المتواصل للنفط في السوق العالمي، حيث سجل خام «برنت» أعلى مستوى له منذ بداية 2015 فوق 60 دولارا للبرميل، وسط توقعات متباينة حول مستقبل الاسعار في المنظور القريب.

وتفاعلت أسواق الخليج كافة مع هذا التحسن الملحوظ للسلعة الرئيسية لدول الخليج، عدا سوق الكويت للأوراق المالية الذي غرد خارج السرب وأقفل على تراجع المؤشر السعري المتواصل لـ 5 جلسات متتالية، ليستقر دون مستوى 6700 نقطة بإقفاله عند 6689 نقطة.

وأنهت أسواق الخليج الجلسة الافتتاحية للأسبوع على الارتفاعات التالية:

- حقق السوق السعودي ارتفاعا بنسبة 2,3٪ من خلال إضافة 209 نقاط لمكاسبه السابقة ليصل إلى 9467 نقطة.
- ارتفع سوق دبي المالي بنسبة 1,5٪ من خلال مكاسب بلغت 60 نقطة ليصل إلى 3963 نقطة.
- سوق أبوظبي المالي أيضا حقق ارتفاعا بنسبة 1,5٪ من خلال مكاسب بلغت 68 نقطة ليصل إلى 4695 نقطة.
- حقق سوق قطر المالي ارتفاعا بنسبة 0,7٪ على وقع مكاسب بلغت 85 نقطة ليصل إلى 12,692 نقطة.

بورصة الكويت

وبالعودة لسوق الكويت المالي نجده واصل خسائره على مستوى المؤشر السعري للجلسة الخامسة على التوالي، حيث تراجع أمس بـ 6 نقاط بنسبة خسارة 0,09٪، وذلك على الرغم من ارتفاع المؤشرات الوزنية بالسوق، حيث أنهى المؤشر الوزني التعاملات على نمو نسبته 0,4٪ صعودا إلى 451 نقطة بمكاسب بلغت 1,8 نقطة.

كما ارتفع مؤشر كويت 15 عند الإقفال بنسبة 0,6٪ بوصوله إلى النقطة 1101 رابحا 6,4 نقاط.

وارتفعت السيولة في بورصة الكويت بنحو 72٪، إذ بلغت 25,6 مليون دينار مقابل 14,9 مليون دينار في الجلسة السابقة، وتركزت السيولة حول الأسهم القيادية خاصة في قطاعي البنوك مثل «الوطني» و«بيتك» والاتصالات مثل «VIVA» و«زين» الذي واصل ارتفاعاته ليصل إلى 570 فلسا محققا 10 فلوس مكاسب إضافية، ومن المتوقع ان يستمر الطلب على السهم لحين انعقاد الجمعية العمومية في 24 الجاري لإقرار التوزيعات النقدية التي أوصى بها مجلس الإدارة وهي 40٪ نقدا.